﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾

[الحاقة: 44 - 47]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

التَّرَدُّدُ على افتراءاتِ المُشْرِكينَ

لمّا ردَّ اللهُ تَعالى افتراءاتِ الكُفّار في قولهم عنِ القُرآن الكريم بأنَّه شِعْرٌ أو كِهانة، وأثبت أنَّه تنزيلٌ من ربِّ العالمين، وكان قد بَقيَ مِنَ الأقوال التي قالوها، أنَّه ﷺ - وحاشاه - قد افترى في الرِّسالة، بمعنى أنَّه قد وجدَ بعضَ كُتُبِ اللهِ تعالى التي نزلَت على مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام، فانتَحَلَها مِن غيرِ أن يوحى إليه، نفى سُبْحانه أن يكونَ قَد افترى القرآنَ، وتقوَّله، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَقَوَّلَ﴾: (قول) أصلٌ واحدٌ صَحيحٌ يَقِلُّ كَلِمُهُ، وهو القَوْلُ مِنَ النُّطْقِ، والمقولُ: اللِّسانُ، ورَجُلٌ قَوَلَةٌ وقَوّالٌ: كَثيرُ القَوْلِ[2]، والقَوْلُ: مَصْدَرُ قالَ، ومَعناهُ: الكَلامُ على التَّرْتيبِ، أو كُلُّ لَفْظٍ نَطَقَ به اللِّسانُ، سواء أكان مُفيدًا أم لم يَكُن، والتَّقوُّل: تكلُّف القَول، ولا يُستعمَل إلّا في الكذِب والباطل[3]، وتَقَوَّلَ قَوْلًا: ابْتَدَعَه كذبًا، وتَقَوَّلَ فُلانٌ عليَّ باطِلًا، أي: قال عَليَّ ما لَمْ أكن قلتُ، وكَذَبَ عليَّ[4]، والأقاويلُ: جَمْعُ الجَمْعِ، وهو أقوالٌ، كَبَيْتٍ وأبْياتٍ وأباييتَ. وسُمّيت الأقوالُ المَنقولةُ أقاويلَ تصغيرًا لها وتحقيرًا، كقولِك: الأعاجيبُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قول).
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 380.
(3) ابن عباد، المحيط في اللغة: (قول).
(4) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (قول).

والأضاحيكُ، كأنَّها جَمْعُ أُفْعولَةٍ مِنَ القَوْلِ[1]، والتَّقَوُّلُ في الآية مُرادٌ به: نِسْبَةُ قَوْلٍ لِمن لم يَقُلْهُ، والأقاويل معناها هنا: الأقوال المُفتراة، واحدها: قولٌ، على غير قياس[2].

2) ﴿بِٱلْيَمِينِ﴾: أصلُ (يمن) كلماتٌ مِنْ قياسٍ واحِدٍ[3]، واليَمينُ: اليَدُ اليُمْنى، كُنّيَ بها عَنِ الاهتمام بِالتَّمَكُّنِ مِنَ المأخوذِ؛ لأنَّ اليَمينَ أقْوى عَمَلًا مِنَ الشِّمالِ لِكَثْرَةِ استخدامها، فَنِسْبَةُ التَّصَرُّفِ إليها شَهيرَةٌ[4]، واليمين: القسَم، والجمع: أيْمُنٌ وأيمانٌ، يُقالُ: سُمّي بذلك؛ لأنَّهم كانوا إذا تَحالفوا ضَرَبَ كلُّ امرئٍ منهم يَمينَهُ على يَمينِ صاحبِهِ. وإن جَعَلْتَ اليمينَ ظرفًا لم تَجْمَعْه؛ لأنَّ الظُّروف لا تكاد تُجمع؛ لأنَّها جهاتٌ وأقطار مختلفةُ الألفاظِ[5]، واليَمين في الآية معناه: القوَّة، والمُراد: دونَ إمهالٍ[6].

3) ﴿ٱلْوَتِينَ﴾: أصلُ (وتن) يدُلُّ على ثباتٍ ومُلازَمةٍ، يُقال: واتَنَ الأمرَ؛ إذا لازَمَه، وماءٌ واتِنٌ: دائم[7]، ووتن الرَّجلُ بالمَكانِ يَتِن وُتونًا؛ إذا أقامَ به، وهو واتِنٌ[8]، ومنهُ: الوَتين، وهو نياطُ القَلْبِ، وهو حبلُ الوريد[9]، وهو عِرقٌ يَجري في الظَّهرِ حتَّى يتَّصِلَ بالقَلبِ، فإذا انقَطَعَ بطَلَتِ القوى، ومات صاحِبُه[10].

4) ﴿حَٰجِزِينَ﴾: (حجز) أصلٌ واحدٌ مطَّرد القياس، وهو الحَوْلُ بين الشَّيئين، وذلك قولهم: حَجَزْتُ بين الرَّجُلَين؛ وذلك أن يُمنَع كلُّ واحدٍ منهما مِنْ صاحبه[11]، والحاجِزُ: الحائلُ بين الشَّيئين[12]، والحِجاز سُمّيَ بذلك؛ لكونه حاجزًا بين الشّام والبادية، وقيل غير ذلك[13]، والمُرادُ بالحاجز هنا: المانع[14]، أي: فما أحدٌ منكم يَمْنَعُنا عن عقوبتِهِ والتَّنكيل به[15].

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 607، وأبو حيان، البحر المحيط: 10/ 226.
(2) المراغي، تفسير المراغي: 29/ 62، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 145.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (يمن).
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8 - ب/ 50، و29/ 146.
(5) الجوهري، الصحاح، والزبيدي، تاج العروس: (يمن).
(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 145.
(7) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وتن).
(8) ابن دريد، جمهرة اللغة: (وتن).
(9) الزمخشري، الكشاف: 4/ 607.
(10) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (وتن)، وابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 484، والواحدي، البسيط: 22/ 191.
(11) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حجز).
(12) ابن منظور، لسان العرب: (حجز).
(13) الراغب، المفردات: (حجز).
(14) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 363.
(15) المراغي، تفسير القرآن: 29/ 63.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يُقيم اللّهُ تَعالى الحُجَّة على صدق نبيِّه ﷺ، فيقول: لو كان مفتريًا على الله تَعالى؛ لعاجَلْناهُ بالعُقوبة، وأخذناهُ أخذًا شديدًا، وقَطَعْنا منه نياط قلبِه، فلا أحد منكُم يستطيع أن يَمْنَع ذلك، فدلَّ هذا على أنَّه صادقٌ فيما يبلِّغ، محفوظٌ بالعناية الرَّبّانيَّة[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

موقع جملة: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾:

التَّعليق الاعتراضيُّ توظيفٌ بلاغيٌّ لتأكيدِ الرَّدِّ ونفيِ الاحتمالِ

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ معطوفٌ على جملة: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ وما تلاها، وهي داخلةٌ في السّياق التَّفريعيِّ الذي جاءت به الفاءُ من قوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾، وهو تفريعٌ على تكذيبهم بالبَعْث، وما اسْتَلزَمه مِن تكذيبِهم بالقُرآن ومَن جاء به، فهذه الجملة تؤكِّد الرَّدَّ على تكذيبِهم، بنَفْيِ أقْوى الصّوَر التي قد تُتَوَهَّم في حقِّ الرَّسول ﷺ وهي تَقَوُّله - وحاشاهُ - على الله تَعالى.

جَريانُ الجُمْلَة مَجْرى الاعتراضِ البيانيِّ

وقد عُطِفت الجملةُ بطريقةٍ اعتراضيَّة، أي: أنَّها جَرَت مَجْرى الاعتراض البيانيِّ الذي لا يُراد به تتابعُ الحكاية، بل تقويةُ المَعْنى وتعميقُ الرَّدِّ، فدلَّت على أنَّ دعوى التَّقوُّل هي دعوى مردودةٌ من أصلِها، وأنَّ الله تعالى لا يُمْهِل مَن يفتري عليه، فكيف برسولِه ﷺ الذي نصرَهُ، ورفَعَ قَدْرَه؟!! فالجملة تُقحَم إقحامًا مقصودًا لشدَّة أهمّيَّتِها، وهذا من بديعِ الاستِطرادِ البلاغيِّ، وبهذا يصِحُّ اعتبارُ الواوِ هُنا واوًا اعتراضيَّةً، وهو معنًى معتبرٌ في الصِّناعة البلاغيَّة[2].

دلالَةُ (لو) في قوله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾:

مُفادُ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ أنَّه استدلالٌ ثانٍ على أنَّ القرآن الكريمَ تنزيلٌ من عند اللهِ تَعالى، جاء بعدَ

(1) نخبة من علماء التفسير، التفسير الميسر، ص: 568.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 145.

الاستدلالِ الأوَّل المؤكَّد بالقَسَم وسائر أدوات التَّوكيد، وهو استدلالٌ مبنيٌّ على أمرٍ مقرَّر في العقول: أنَّ الله سُبْحانه لا يقرُّ أحدًا يفتري عليه الكَذِبَ، بَل يُعجِّل بهلاكه، فلو أنَّ محمَّدًا ﷺ افتَرى هذا القول؛ لأهلَكَهُ اللهُ تَعالى، فلمّا لَم يقَعْ ذلك؛ دلَّ على أنَّه صادِقٌ فيما بلَّغَ، فاستعمال (لو) هنا لبيان امتناعِ التَّقوُّل؛ لأنَّ امتناعَ الجوابِ - وهو إهلاكُ النَّبيِّ ﷺ - يدلُّ على امتناع الشَّرط، وهو أن يكونَ تَقوَّل شيئًا، فتقرَّر بذلك صحَّةُ دعواهُ، وهذه طريقةٌ بلاغيَّة قويَّة، تَبْني الدَّليل من نفي لوازمِ الباطِل.

براءةُ النَّبيِّ ﷺ مِنَ التَّقوُّل دليلٌ قاطعٌ على أنَّ القرآن وحيٌ من عند اللهِ لا يُبدَّل، ولا يُفترى

وقد تضمَّن هذا الموضعُ ثلاثةَ أغراضٍ بلاغيَّة ومعنويَّة:

أحدُها: توكيدُ بُطْلانِ دعوى أنَّ القرآنَ شعرٌ أو كِهانة؛ لأنَّ من شأنِ الشّاعر أو الكاهن ألّا يَنْسِبَ كلامَه إلى الله تَعالى، والنَّبيُّ ﷺ، إنَّما يزعُم - وهو صادقٌ - أنَّه رسولٌ من عندِ الله سُبحانَهُ.

ثانيها: إبطالُ دَعْوى الافتراءِ، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ﴾ [الطور: 33]، فيُبيّن أنَّ دَعْوى الافتراء تَسْتَلْزِمُ تَرْكَ اللهِ تَعالى نبيَّه ﷺ مع هذا الكذبِ، وهو محالٌ.

ثالثُها: قَطْعُ الطَّمع في تبديلِ القرآن، كما طَلَبَ بعضُهُم: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: 15]، فإنَّ القرآن صادرٌ عن ربٍّ عظيم لا يُقرُّ الكذبَ، ولا يبدِّل شرعَهُ لأهواءِ الخَلْق[1].

بلاغةُ صيغةِ ﴿تَقَوَّلَ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾:

اشتقاق لفظ (تَقَوَّلَ) يدلُّ على التَّكلُّف والافتراء

التَّقوُّل في قوله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ﴾: نِسبةُ قولٍ إلى مَن لَم يَقُلْه، وقد صيغ على وزن (تفعُّل) الدّالَّة على التَّكلُّف، وهي صيغةٌ تُستعمَلُ لبَيانِ أنَّ الفعلَ مُتعمَّدٌ مقصودٌ يُباشره صاحبُه بافتعالٍ وافتقارٍ إلى صُنْعٍ وتلفيق، كالتَّشدُّق والتَّصنُّع، وهذا يُعطي الكلمة شحنةً بلاغية تدلُّ على سوء القَصْدِ وشناعَةِ الفِعْل.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 145.

دلالَةُ تَعْديَةِ فِعْلِ التَّقوُّل بـ (على):

ترسيخُ صورَةِ الجِنايَةِ

لمّا كان التَّقوُّلُ يتضمَّن اختلاقَ كلامٍ ونسبتَه زورًا إلى أحدٍ ما؛ فقَد قارَبَ في معناهُ الكَذِبَ، فعُدّيَ بـ (على)، كما يُعدّى فعلُ الكذبِ؛ إذ يُقال: كذَبَ على فلان، وهذا التَّعدّي يرسِّخ صورةَ الجِناية على المنسوبِ إليه القولُ، ويجعل الفعلَ أشنعَ[1].

سِرُّ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ ﴿عَلَيْنَا﴾:

الكذبُ على اللهِ تَعالى ليسَ كالكَذِبِ عَلى غَيْرِهِ

قُدِّم الجارُّ والمجرور ﴿عَلَيْنَا﴾ من قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾؛ لإفادةِ القصر والاختصاص، وذلك أنَّ الوعيدَ المذكورَ لا يكونُ إلّا على التَّقوُّلِ على اللهِ تَعالى؛ لأنَّ تقوُّلًا عليه سُبحانَهُ ليس كتقوُّلٍ على غيرِهِ، وفي التَّقديم أيضًا معنى الاهتمامِ بالمقدَّم والعناية بِهِ؛ إذ فيه إبرازُ الجانبِ الأعظمِ في الإثمِ، وهو الكذبُ على اللهِ تَعالى.

دلالةُ التَّبعيضِ في قوله تعالى: ﴿بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾:

شناعَةُ الافتراءِ عَلى اللهِ تَعالى

التَّعبير بالبعضيَّة في ﴿بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ مِنْ قول الله سُبحانَهُ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ يُفيدُ تَهويلَ شأنِ الافتراء على الله تعالى وتعظيمَهُ، وأنَّ التَّقوُّلَ عليه بشيءٍ يسيرٍ من الأقوالِ كافٍ في استحقاقِ هذه العقوبةِ العظيمةِ، فكيفَ لو كان التَّقوُّلُ أكثرَ مِن ذلك؟.

دلالةُ الجَمْعِ في لفظ ﴿ٱلْأَقَاوِيلِ﴾:

تعظيمُ جُرْمِ الافتراءِ، وتصويرُ الكذِبِ على اللهِ تَعالى بأشْنَعِ صورةٍ

لفظ ﴿ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ جمعُ (أقوالٍ)، و(أقوالٌ) جمع (قولٍ)، فصار لفظُ الأقاويل جمعًا للجَمْع، وهي صيغةٌ تدلُّ على بيان التَّعدُّد والتَّنوُّع والكثرة الكاثرة، فاختيارُ هذه الصّيغة يوحي أنَّ المقصودَ ليسَ قولًا مفردًا، بل ولا

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 606، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 243، وأبو حيان، البحر المحيط: 10/ 266، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 27، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 145.

أقوالًا معدودة، بل هي طائفةٌ كبيرةٌ من المُفْتَرَيات المُخْتَلِفة، المتنوِّعة في صيَغِها ومَضامينِها.

مناسبة الجَمْعِ لمَقام الزَّجر والتَّهديد

وقد جاء هذا الأسلوبُ في سياقِ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾، وفيه تهويلٌ وتضخيمٌ لفِعْلِ التَّقوُّل، فلو كذب، ولو بكلمةٍ واحدةٍ من تلك الكثرة المُتَخَيَّلة المُتَصَوَّرة؛ لأُخِذ على الفور، وهذا يدلُّ على خُطورَةِ الجِنايَةِ، ولو كانت في أدْنى صورَةٍ، مع ما في اختيارِ ﴿ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ مِن استِحْضارِ طَيْفٍ واسعٍ من الافتراءات؛ ليكون الزَّجر أشدَّ وأفظَعَ[1].

دلالَةُ صيغةِ ﴿ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ على زِنَة (الأفاعيل):

التَّعبيرُ عن الأقوالِ المُفْتَراةِ بـ (الأقاويل) يجمَعُ بين التَّهويل في الكَثْرَةِ والتَّهوين في القَدْر

يُفهَم من لفظ ﴿ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ أنَّ المقصودَ تَصغيرُ الأقوالِ المُفْتَراة وتحقيرُها، على جِهَةِ التَّهوين من شأنها لعَظيمِ فُحشها، كما يُقال في الأعاجيبِ والأضاحيك، فكأنَّها جمع (أُفْعولة) من القولِ، وإن لم تكُنْ هذه الصّيغةُ مستعملةً، ورَبْطُها بلفظِ (أعاجيب) في الدَّلالة على التَّهوين، من باب التَّوسُّع في القياسِ اللُّغويِّ والبلاغيِّ لقرينة السّياق، فالأحرى أنَّ التَّهوين والتَّصغير في الأقاويل مفهومٌ من جِهَةِ السّياق لا من جهة الاشتقاق[2]، أو ذلك من بابِ الفَرْضِ والتَّقدير بجَعْلِ (أفاعيل) في (أقاويل) مفرَدُها على أفعولة، كأعاجيب، فيُقدَّر أن جمع أقاويل: أُقْوولة[3].

وأثر ذلك في بلاغة المعنى: تقريرُ أنَّ الكذِبَ على اللّهِ تَعالى، وإنْ ظهَرَ بمَظْهَرِ التَّضخيم والافتراء؛ فإنَّ حقيقَتَهُ تافِهَةٌ لا وزْنَ لها عندَ اللّه تعالى، فلا تَعدو أن تكون (أقاويلَ) لا تقوم أمامَ الحَقِّ.

دلالةُ التَّركيب على نُكران القيمَةِ فيما قيلَ زورًا

وهذا الوجه البلاغيُّ يقابِل الوجهَ الآخر الذي يفيدُ كثرتَها،

(1) ابن المنير، حاشية الانتصاف على الزمخشري: 4/ 607، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 145.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 60.
(3) القونوي، حاشية القونوي: 19/ 283.

فيجتَمِعُ في اللَّفظة: تصويرُ كثرة المفتَرَياتِ مع كونِها لا تَزِن شيئًا من حيث القيمةُ والصِّدق، وهو مِن دقائق الجمع بين التَّهويل والتَّهوين في آنٍ واحد، وهو وجهٌ بلاغيٌّ بديع[1].

دلالَةُ اللّام في ﴿لَأَخَذْنَا﴾:

رَبْـطُ الـجـوابِ بِـشَـرْطِـه على وجـهِ الـقَـطْـعِ واليَقينِ

اللّام في ﴿لَأَخَذْنَا﴾ مِنْ قول الله سُبحانَهُ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ واقعةٌ في جواب (لو)، وهي تربطُ الجوابَ بالشَّرطِ على وجهِ التَّحقيقِ والتَّوكيدِ، أي: لو كان منه تقوُّلٌ على اللهِ سُبحانَهُ - وحاشاهُ - لكان الأخذ منه باليمين أمرًا محقَّقًا لا ريبَ فيهِ.

دلالَةُ التَّعبير بالأخْذ مادَّةً وصيغةً:

شـدَّةُ الـعُـقوبَةِ وعَظَمَتُها

جاءَ التَّعبير بفعل الأخْذِ من قول الله تعالى: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾؛ لِما في فعل الأخذِ من الدَّلالة على القبضِ بشدَّةٍ وإحكامٍ والتَّمكُّن مِنَ المأخوذ، وفي إسنادِ فعلِ الأخْذِ إلى ضمير العظَمَةِ (نا) تعظيمٌ لشأنِ هذا الأخذِ، وأنَّه صادرٌ من العظيمِ ﷻ.

بيانُ وظيفةِ (مِنْ) في قوله: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ﴾:

الإشـــارة إلى الـتَّـبـعـيـض تمهيدٌ للتَّهويل والتَّـفـصـيـل في صورة الانتقامِ

(مِنْ) في قوله تعالى: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ فيها معنى التَّبعيض؛ للإشارة إلى أخْذِ بعضٍ من ذاته، وهو تمهيدٌ لِما بعده: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾، أي: ما اكتَفينا بأخذٍ مُجْمَلٍ، بَل أخَذْنا أخذًا تفصيليًّا مُهلكًا، وهذا التَّركيب يُضفي على صورة الأخذ شيئًا من التَّدرُّج، والتَّمليح البلاغيِّ، وكأنَّما الهلاكُ يأتي بقبضةٍ مُتَدَرِّجة تبدأ ببعضٍ، ولكنَّها لا تقِفُ عندَهُ، بل تَنْتَهي بأشَدِّ صوَرِ النِّقمة، وهي: قَطع الوتينِ، أي: إهلاكُه من أصلِه[2].

(1) ابن المنير، حاشية الانتصاف بهامش الكشاف: 4/ 607، وأبو حيان، البحر المحيط: 10/ 266، وأبو السعود، إرشاد العقل: 9/ 27.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 146.

بلاغةُ التَّعبير في أخْذِ اليمينِ وقَطْعِ الوتينِ في قولِه: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾:

تصويرُ تهديدِ اللهِ تعالى بالمجازاةِ بأفجعِ صورةٍ يُسقِطُ دعوى الافتراء

قولُ اللهِ تعالى: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ يَنْطَوي على تصويرٍ مروِّعٍ لعقوبةِ مَن يَفتري على اللهِ تَعالى؛ إذْ شبَّه اللهُ تعالى العقوبةَ المترتِّبة على الكذب عليه بما تَفْعَلُهُ الملوكُ بالكذّابين على مَقامِهم؛ مِن إمساكِ المُجْرِم، ثُمَّ ضرب عنقه أمامَ أنظار النّاس؛ ليكون العقاب أشدَّ وقعًا عليه، وأعظم زجرًا لغيره. وهذا التَّصوير المهيب يُقصد منه التَّهويل على من يَتَجَرَّأ على الافتراء، ويؤكِّد أنَّه لو كان النَّبيُّ ﷺ كاذبًا في دعواه الرِّسالة - وحاشاه - لَما تَوانى ربُّه تَعالى في إنزال مثلِ هذا العقابِ عليه.

الغرَضُ من تخصيص اليمينِ بالذِّكر في قوله: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾:

تخصيصُ اليمينِ أبلغُ في التَّهديد

ذُكِرَ (اليمين) في قوله: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾؛ لقصد المبالغةِ في التَّهويل؛ لأنَّ الضَّرب على العنُقِ مِن جهة اليدِ اليُمْنى يواجِهُ فيه المقتولُ السَّيفَ مواجهة مباشرة، وهذا أشدُّ على المصبورِ مَن أن يُضرَب في قفاهُ؛ لِما فيه من إذلالٍ ورهبةٍ، فيتماهى مشهَدُ الانتقام الملكيِّ مع تهديدِ اللهِ ﷻ أبلغَ تمثيلٍ[1].

بلاغةُ العُدول عن التَّعبير الصَّريح بالإهلاكِ في: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾:

التَّهويل في التَّعبير عن الإهلاكِ لإثباتِ الرِّسالة والبراءة مِنَ الافتراء

لَم يرد النَّظمُ القرآنيُّ: (ولو تقوَّل علينا بعض الأقاويل لأهلكناه)، بل عَدَل عَن ذِكْر الإهلاك صراحةً إلى أخذِ اليمينِ وقَطْعِ الوَتين؛ لِقَصْدِ التَّفصيل في كيفيَّة الإهلاك، فهو لا يُصوِّر الفعلَ مجرَّدًا، بل يُجسِّد مراحلَ الإهلاكِ في هيئةٍ ملكيَّةٍ صارمَةٍ، مِنَ القبض المباشر، إلى الضَّرب القاتل، إلى استهدافِ الوتين نفسِه، وهو عِرق الحياةِ في القَلْب، فالمعنى المقصودُ يتحقَّق بعبارة (لأهْلَكْناه)، لكنَّ التَّعبير بها لا يُحدث التَّأثير الهائلَ الذي تُحدِثه هذه الصّورة المركَّبة الشَّديدةُ

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 607، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 243، وأبو السعود، إرشاد العقل: 9/ 27.

الرَّهبةِ، وفي ذلك تقريرٌ أبلَغُ لصِدْقِ النَّبيِّ ﷺ في دَعْواهُ؛ لأنَّه لو كان افترى على اللهِ تَعالى؛ لَما تَوانى الحقُّ سبحانه عن مُعاقبَتِه بهذِهِ الصّورة الفظيعَةِ[1].

بلاغَةُ الكنايةِ في قوله: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾:

الإشـــارةُ إلى تمامِ القُـدْرَةِ في الأخْذِ توكيدٌ على استحالةِ الافتراءِ

يجوزُ أن يكونَ ذِكْرُ (اليمين) في قوله تعالى: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ كنايةً عنِ القوَّة والتَّمكُّن والاهتمامِ بالأخذ؛ لأنَّ اليمينَ تُستخدم غالبًا فيما يحتاجُ إلى إحكامٍ وتصميم، فهي أشدُّ فتكًا وأبلغ أثرًا من الشِّمالِ، فالإمساكُ باليمينِ إشارةٌ إلى أخذٍ قويٍّ محكمٍ، لا تردُّدَ فيه، فاختيار هذا اللَّفظ في هذا السّياق لا يخدم دقَّة التَّصوير فحسبُ، بل يُؤَدّي وظيفةً بيانيَّة كُبْرى، وهي بيانُ أنَّ هذا الافتراض المستحيلَ - افتراء النَّبيِّ ﷺ على اللهِ تعالى - لو وقَعَ - وحاشاهُ - لاسْتَوْجَب أقسى العقوبةِ بأبلَغِ صوَرِها، لكنْ لمّا لم يقَعْ هذا الأخذُ؛ ثبَتَ صدقُهُ ﷺ[2].

معنى (ثُمَّ) في قوله: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا﴾:

(ثمَّ) من قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ للتَّرتيبِ مع التَّراخي، وهو تراخٍ زمنيٌّ وُرُتْبيٌّ، وفيه معنى التَّرَقّي في العقوبةِ.

دلالةُ التَّعبير بفعلِ القَطْعِ مادَّةً وصيغةً:

تـصـويـرٌ مُـرَوِّع لإزهاقِ الحَياةِ

جاءَ التَّعبيرُ بفعل القَطْعِ في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾؛ لِما تدلُّ عليهِ المادَّةُ مِن الانفصالِ التّامِّ والانقطاعِ الكاملِ، وفي هذا تصويرٌ لإزهاقِ الحياةِ تصويرًا مروِّعًا عظيمًا.

وفي إسنادِ فعلِ القطْعِ إلى ضمير العظَمَةِ (نا) تعظيمٌ لشأنِ هذا القَطْعِ وأنَّه صادرٌ من العظيمِ ﷻ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 146.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 146.

بيانُ مَعْنى ﴿ٱلْوَتِينَ﴾ وأثَرُ اخْتيارِه:

قطع الوتين تصويرٌ لحسْمٍ قاطِعٍ يليقُ بِمَنْ يَفْتَري على اللهِ تعالى عظيمَ الافتراءِ

الوتين: عِرقٌ رئيسٌ يتَّصل بالقلب، ويَسْقي الجسدَ بالدَّم، ويُعرف طبيًّا بالنِّياط، وهو بِمَنزِلة النَّهرِ الذي يَمدُّ الحياة، وإذا قُطِعَ مات الإنسانُ لا محالةَ، فاختيار هذا التَّعبير في الآية: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾، ينقُلُ صورةً دقيقةً مَهيبَةً للهَلاكِ المُحَقَّق، كما في نَحْرِ الجَزور عند قطعِ وتينِها[1].

بلوغُ العُقوبَةِ جوهرَ القوَّة وأصلَ الحَياةِ

والتَّعبير بكلمة ﴿ٱلْوَتِينَ﴾ بدلًا من (القلب) أو (الحياة) أدقُّ معنًى وأشدُّ وقعًا، فهو يُشير إلى مركزِ الإمداد الحيويِّ، ويوحي بالسَّيطرة الكاملة على حياة الإنسان، ومن جهة الاشتقاق؛ فإنَّ مادَّة (وَتَنَ) تدور على معاني المَتانَة والدَّوام، فكان ذِكْرُ هذا العِرْقِ موحيًا بأنَّ العقوبَةَ تبلُغُ جَوْهَر القوَّة وأصلَ البَقاء[2].

دلالةُ الفاءِ في ﴿فَمَا مِنكُم﴾، وموقع جملة: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾:

مَن تَقَوَّل على اللهِ تعالى؛ فلا ناصِرَ لهُ ولا مدافِعَ عن عقابِ اللهِ العَظيمِ

الفاءُ في ﴿فَمَا مِنكُم﴾ مِنْ قولِ تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ حرفٌ دالٌّ على التَّفريع، وقد جاءتِ الجملةُ بعدَها تفريعًا عن افتراض التَّقوُّل الذي ورد لبيانِ استِحالَة صدور الكذبِ عن النَّبيِّ ﷺ، فهو تتمَّةٌ لتَصْويرِ المآل المَحْتوم لمَن يَفْتَري على الله تَعالى، فلو وقع هذا مِنْهُ ﷺ – وحاشاهُ – لأُهلك، ولن يملك أحدٌ من الخلق كائنًا مَن كان أن يمنَعَ عنهُ العقوبَةَ، أو يُؤَخِّرَها[3].

دلالةُ (ما) و﴿أَحَدٍ﴾:

بيانُ استحالَةِ النَّجاة مِن عِقاب اللهِ تَعالى

(ما) في ﴿فَمَا مِنكُم﴾ قول الله سُبحانَهُ: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ نافيةٌ، وقد وردَ بعدَها لفظُ ﴿أَحَدٍ﴾ نكرةً لإفادَةِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 146.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 381.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 147.

العموم، فيشمل كلَّ مَن يُظَنُّ فيه القوَّة أو القرب أو الولاء، وفي اختيارِ لفظِ ﴿أَحَدٍ﴾ تقويةٌ للعموم وترشيحٌ لَهُ، وهو مِن أقوى أدواتِ التَّوكيد؛ إذْ يَشْمَلُ الواحِدَ والجَمْعَ والمذكَّر والمؤنَّث على حدٍّ سواء[1].

دلالةُ ﴿مِّنْ﴾ في قَوْلِه: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾:

﴿مِّنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ صلَةٌ لتقويةِ النَّفي وتوكيدِ شمولِه، وهذا من الأساليب العربيَّة المشهورة في تقوية المعنى وزيادةِ التَّوكيد، فنقَلَتْ ﴿مِّنْ﴾ العمومَ مِنْ كونِه ظاهرًا إلى كونِه نصًّا فيه لا يحتَمِلُ التَّخصيصَ، فيكونُ مؤكِّدًا للاستغراقِ والعَجْزِ الكلّيِّ، أي: لا يوجد منكُم أحَدٌ أبدًا يمكِنُ أن يكون حائلًا بين محمَّد ﷺ وبين العقوبةِ لَو كان مفتريًا، وحاشاهُ! ففيه من الإحاطة والشُّمول ما يسدُّ كلَّ منافذ التَّوهُّم أو الاستثناء؛ ليصير المعنى: (ما من أحدٍ كائنًا مَن كان يستطيع أن يحجز عنه شيئًا مما قدَّره اللّٰهُ تَعالى)[2].

الخذلانُ المطلقُ لمن يُريدُ صدَّ قضاءِ اللهِ تَعالى أو دفع بلائِهِ عن أحدٍ

دلالةُ (عن) في قَوْلِه: ﴿عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾:

(عن) في قول اللّٰه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ حرفٌ دالٌّ على المجاوزةِ، والمعنى: لا يوجَدُ أحدٌ يُمكِنُهُ أن يمنَعَ العقوبةَ أن تَحُلَّ بِهِ، فتُجاوِزَهُ، وفي التَّعديةِ بالحرف (عَنْ) إيماءٌ إلى مَعْنى الصَّرْفِ، وأنَّ العَجْزَ واقعٌ على صَرْفِ العقوبةِ إلى جِهَةٍ أخرى، بَلْهَ مَنْعَها مِنَ الوقوعِ مطلقًا؛ فإنَّ الخَلْقَ أشدُّ عجزًا عن ذلك.

بيانُ شدَّة عَجْزِ الخَلْقِ عن صَرْفِ العقوبَةِ الإلهيَّة

دلالَةُ مُطابقَةِ الجَمْعِ للمَعْنى في قولِهِ: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾:

استُعمِل الخبَرُ ﴿حَٰجِزِينَ﴾ بصيغة الجمع مع اسم ﴿أَحَدٍ﴾ المفرد، في قول اللّٰه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾؛ وذلك لأنَّ لفظَ ﴿أَحَدٍ﴾ هنا ليس على بابه من الإفرادِ، بَل هو في معنى الجمع؛ إذ يُراد به نفيُ وجودِ أيِّ فردٍ من أفراد الخَلْقِ قادرٍ

لا يمنَعُ أحدٌ عقابَ اللهِ تَعالى؛ إذا حلَّ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 147.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 147، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 207.

على الحَجْزِ، فيدخل فيه كلُّ أحد، فصار ﴿أَحَدٍ﴾ اسمًا مفردًا في اللَّفظ، جمعًا في المعنى؛ لوقوعِهِ في سياق النَّفْيِ.

عـمـومُ سياق النَّـفـي وتكثيرُ العاجِزين

وقد جرت عادةُ العرَبِ أن تَستَعمِلَ بعضَ الألفاظ المفردةِ - كالنَّكرات المنفيَّة - للدَّلالة على الجَمْعِ والعموم، مثل (دَيّار) و(عَريب)، وكذلك لفظ (أحد) إذا كان بِمَعْنى ذاتٍ أو شخصٍ؛ لا يقَعُ إلّا في سياقِ النَّفيِ، فيعمُّ، وإذا كان اللَّفظ دالًّا على العموم صحَّ أن يُخبر عنه بالجمع؛ لتَصْوير كثرةِ العاجِزين وتَعَدُّدهم؛ تأكيدًا للمعنى وتفخيمًا لعدم وجودِ أيِّ مخلوق يحْجِزُ العقوبة[1].

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 607، وأبو حيان، البحر المحيط: 10/ 267، وأبو السعود، إرشاد، العقل السليم: 9/ 28، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 147، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 206.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"